تمام المنة
ببيان الأصول المنهجية الكبرى
التي خالف فيها الحدادية
أهل السنة

ابو الفداء ابن مسعود

غفر الله له ولوالديه

الحمد لله وحده، أما بعد، فهذا بيان موجز بأهم الأصول الكلية الكبرى التي فارق بها الحدادية المعاصرة، من أتباع الخليفي وابن شمس وآل حمدان وغيرهم، أهل السنة والجماعة، وتفرقوا بسببها على مذاهب وأقوال محدثة لم يعرفها العلماء في طول التاريخ وعرضه، واستحقوا بها أن يكونوا فرقة من جملة الفرق الضالة الداخلة في قوله عليه السلام "كلها في النار"، نسأل الله السلامة، أجمعها هنا حتى يسهل على طلبة العلم وفقهم الله تعالى الرجوع إليها، دون الحاجة إلى البحث في عدة ساعات من المحاضرات المنشورة والمتناثرة في الرد عليهم ونقد جهالاتهم على هذه القناة المباركة، والله الهادي إلى سواء السبيل.

(١) تقسيمهم علماء أهل الحديث، منهجيا، إلى متقدمين ومتأخرين (ومعهم المعاصرين)، وتجويز إجماع المعاصرين والمتأخرين على الضلالة، دون المتقدمين! ومن ثم إسقاط حجية إجماع أئمة أهل السنة الذي بلغنا عن شيوخنا أنهم تتابعوا عليه، فيما يزعمون أن من الأولين من قال بخلافه، أو بما يقتضي خلافه. وهو ما ينقطع به طريق القوم إلى معرفة ما كان عليه المتقدمون أصلا على التحقيق، جملة وتفصيلا، من حيث لا يشعرون.

وهذه البدعة ظهرت قبل سنوات، عند رجل هندي يدعى حمزة المليباري، حين أظهر تفريقا نوعيا في منهج النظر في علم الحديث، بين أحكام المتقدمين وأحكام المتأخرين من

أهل الحديث، فقال إن المتأخرين والمعاصرين يتساهلون في التصحيح والتحسين لأنهم يتغافلون العلل الخفية التي لم يكن يعلمها إلا المتقدمون! وقد بين من تصدوا له ولأتباعه من العلماء وقتئذ أن هذا باطل أصلع، وأن الإمام المتقدم من نقدة الحديث يقدم حكمه وتعليله عند المعاصرين من أهل الحديث على من جاء بعده، إذا أفصح عن العلة وبينها، ولم يقم عند أقرانه ما يمنع من قبولها، فالله إنما أمرنا باتباع أدلة الأئمة، متقدمين كانوا أو متأخرين أو معاصرين، وأمرنا باتباع سبيل المؤمنين إذا أجمعوا، ولم يأمرنا باتباع الرجل منهم وتقليده تقليد العميان! فالأئمة المتقدمون هؤلاء بشر أمثالنا يصيبون ويخطئون، وليسوا بمعصومين. وإنما يرجع فضلهم على من بعدهم، إلى ما ورثه عنهم تلامذتهم من العلم ومعاقد الإجماع، ومن الأصول السمعية المسندة، ومن تقريرات وتأصيلات أحدثها الأئمة اللاحقون لتبيين ما كانوا عليه، رحم الله الجميع! فلا يكون موافقا للمتقدمين من خالف ما أجمع عليه أئمة القرون المتأخرة، الذين هم حملة علومهم إلينا! هذا مجمل وحاصل ما رد به العلماء عليهم حينها.

والمرؤ يعجب حقا كيف يصنف الرجل (المليباري هذا) كتابا يجعل عنوانه "نظرات جديدة في علم الحديث"، ولا يشعر، مع ذلك بأنه هو الذي شذ بأصوله وقواعده عما توارثه العلماء من أهل الحديث، وغرد خارج السرب! لكن الحسد والحقد على الكبار المعظمين من أهل العصر يفعل بالنفس الأفاعيل، سلمنا الله وإياكم!

من هذا الأصل الفاسد (التفريق بين الأولين والآخرين من أهل الحديث، وقطع الاتصال بينهم)، يأتي قولهم لا عبرة بما عليه أهل هذا العصر من المنتسبين إلى سلف الأمة، وإنما العبرة بما في كتب الأثر، فهذا ما نحتكم إليه، ونحكم به على كل أحد! ومنهم من يتعلق لأجل ذلك بدعوى عدما إمكان ثبوت الإجماع في القرون المتأخرة، أعني إجماع أهل السنة، وهذا باطل ظاهر، إذ إنه من المتصور قطعا، وهو واقع فعلا، ومستفيض في الأمة، أن يتوارث أتباع السلف عبر القرون، إجماع أهل الحديث على مسألة معينة لم تظهر في القرون الأولى ولم يتكلم فيها الصحابة! والشأن في هذا في قضايا الأصول الكبرى أظهر منه في مسائل الفروع. فمثلا، أهل السنة قبل ابن تيمية، لم يكن لديهم تحرير للمذهب السلفي الصحيح من مسألة تسلسل الحوادث، ولا يعرفون ما المراد منها في كتب المتكلمين! ثم أصبح لديهم إجماع على وجوبه ووقوعه، بعد ابن تيمية رحمه الله، تماما كما أنهم قبل ابن المبارك لم يكن لدى السلف إجماع على إثبات "الحد" ولم يعرفوا هذه اللفظة أصلا، ثم اتفقوا على استعمالها في الرد على الجهمية، فصار إجماعا. وكذلك في تقرير القواعد العلمية في مختلف العلوم الشرعية! قواعد الأصوليين المجمع عليها والقواعد الفقهية، مثلا، قبل أن تقرر بهذه الألفاظ المرقومة في المطولات الأصولية، التي يحفظها الطلبة، وبهذه المصطلحات، كان السلف يعملون بمضمونها ومعناها دون أن يتفقوا على منطوق محرر مخصوص لها، وقد ترى ألفاظا في المأثور

عنهم يفهم منها معنى القاعدة إجمالا، لكن دون تحرير صريح! ثم لما قضى الله بفضله وحكمته أن ينهض في الأمة من يستنتجها من تصرفات السلف وكلامهم، ويحررها بعبارة دقيقة محكمة، أجمعت قرون أهل السنة من بعد ذلك على قبولها واعتبارها، وهكذا، وإن كان الجهد العلمي الذي نشأت عنه تلك القاعدة قد وقع على يد عالم أصولي متجهم لا يعد من أهل السنة في الاعتقاد. فهو يكون إماما لأهل السنة في هذا الذي قبلوه منه وأجمعوا على قبوله. وقبل أن يخلق النووي، كان الناس لا يعرفونه، ثم لما من الله به على المسلمين بتراث علمي عظيم، أجمعوا بعد موته على تعظيمه والترحم عليه، ولم نر منهم واحدا يفسقه أو يتهمه في دينه. وآية وقوع مثل هذا الإجماع أنك تجزم بأنك مهما سألت رجلا من علماء أهل السنة المعاصرين في المسألة التي هي موضوعه، فلن يخالف فيه البتة! هل في أهل السنة اليوم من يخالف في أن العلمانية مناقضة للشرع؟ أبدا! فهل كان السلف الأول يعلمون ما العلمانية أو يتصورونها؟ أبدا! فهذا إجماع عصري في الأصول أم ليس بإجماع؟ إجماع قطعا! وحكاية ذلك لا تكون ادعاء للإجماع بلا علم، من جنس ما يقال فيه: وما أدراك؟ لعلهم اختلفوا!

لكن هؤلاء، فمهما شذت المقالة التي يقررها أحدهم عما أجمع عليه مشيخة أهل الحديث في عصرنا هذا، ومن قبلهم شيوخهم وشيوخ شيوخهم، فهي مستساغة عندهم، بل قد تجعل هي الحق واجب الاتباع، ويجعل مخالفها مبتدعا متجهما أو "مدجنا" أو مقلدا أعمى على

أحسن الأحوال، لأن العقيدة عندهم إنما تؤخذ فقط من تلك الكتب، كما يفهمونها هم، بصرف النظر عما تتابع عليه تلامذة مصنفي تلك الكتب عبر القرون من تقرير الاعتقاد والمنهج وتقعيد القواعد في ذلك.

وهذا الأصل البدعي له أصوله في فكر سيد قطب عند التدبر، إذ هو من أسقط إجماع أهل السنة في القرون التي تلت القرن الأول، وزعم انقراض الدين البتة عبر القرون وافتقاره لمجدد يعيد إخراجه للناس ودعوتهم إليه! كل من زعم الإسلام في هذا العصر فهو كاذب عنده، إسلامه "في البطاقة" فقط، إلا من اتبعه هو وصاحبه المودودي وانخرط في جماعته الطليعية، وكذلك هؤلاء يعتقدون أن منهج السلف واعتقادهم الصحيح قد دَرَس وانقرض في الأرض منذ مئات السنين، وأن الأمة تجهمت كلها عن بكرة أبيها، من أعلمها إلى أجهلها، فلم يبق في الأرض طائفة واحدة متصلة من العدول تحمل ميراث السلفية كابرا عن كابر كما حقه أن يحمل، وكما أنبأ النبي عليه السلام بأنه واقع فيها إلى قيام الساعة، حتى يخرج الرجل الفذ منهم فيخالف أهل الأرض جميعا بما يزعمه المنهج الحق، ويخالفه جميع علماء عصره، وهو مع هذا يراه مجدد قرنه! وإذن فالأمة كلها تفتقر إلى ما يكشفونه هم للناس من الاعتقاد الحق الذي يزعمون استخراجه من كتب الأثر، بعد أن ضلت القرون وزاغت كلها من بعد القرن الخامس أو السادس الهجري، إلا أفذاذا من الناس، شذوا وخالفوا

شيوخهم وخالفهم أئمة القرون فيما وافقوهم هم عليه، وزعموه طريقة السلف. ومهما جدد هؤلاء ما جددوا، فالجهمية باقية في العلماء والأمة غارقة فيها، منصرفة كلها عما يدعوها إليه هؤلاء الأفذاذ، مجمعة على الزيغ والضلالة لا محالة! فلا حقيقة لما يصنعون إلا أن يكون اعتقادا يصطنعونه لأنفسهم أولا من نتف يقرؤونها هنا وهناك، على حقد وحسد عظيم لعلماء القرن المعظمين في الأمة، ثم هم يتأولون الآثار السلفية انتصارا له، ومهما وقعوا على رجل شذ كشذوذهم أو بما يشبه أن يكون مثل كلامهم، من علماء القرون التالية، استندوا إليه في ادعاء أن لهم سلفا فيما فهموه من تلك الآثار وما قرروه من الأصول، ولو كانوا متفردين في فهم كلامه هو نفسه على نحو ما فهموا!

(٢) وهذه البدعة ترتب عليها **غلوهم في كتب الأثر، وتنزيلهم آثار الأئمة المتقدمين منزلة النص المعصوم**، يجعلونه حجة بنفسه، كأنه النص من الكتاب أو من السنة!

(٣) وهذا جر عليهم أصلا فاسدا في التعامل مع الآثار التي يسوقها الإمام المصنف لكل كتاب من تلك الكتب بسنده، من جهة الرواية وليس فقط من حيث الدراية، إذ **يزعمون أن مجرد ورود الأثر في كتاب من كتب السنة، التي صنفها مصنفها لتقرير العقيدة الصحيحة، هو دليل على صحته من جهة السند**

والمتن جميعا، لأنه، كما زعمه عادل آل حمدان، أو قال بمعناه، لا يتصور أن يكون الكتاب موضوعا في العقيدة، ومع هذا لا يشترط مصنفه الصحة في جميع الآثار التي يرويها فيه!

وهذا تأصيل شديد الفساد، لا قائل به قبله هو وأتباعه، وليس في علماء القرون من حكم بصحة جميع الآثار المروية في كتب العقيدة المسندة، لمجرد أنها كتب مسندة إلى أئمة القرون الأولى! ولو سلكنا هذا المسلك لاستغنينا عن علوم الحديث وعلوم الرجال والعلل بالكلية، وإذن نقول كما قال هذا الرجل، عادل آل حمدان هذا: ليس الظن بمثل فلان وفلان أنه يخرّج حديثا لا يثق في صحته، وهو من هو! الإمام أحمد هو الإمام أحمد، فهل نشكك في دراياته بالحديث وبالرجال؟؟ إذن يجب تصحيح كل ما في مسنده من النصوص، دون اشتغال بالنظر في أحوال الرواة الذين أسند إليهم تلك الروايات! وهذا من أفسد وأسخف ما يكون!

فالإمام المصنف إنما يروي ما يصح مما سمع هو عمن هم ثقة عنده، في تقديره هو وفي حدود علمه هو، وليس ما أجمعت الأئمة على صحته من حيث السند والمتن جميعا بالضرورة، في نفس الأمر! هو يذكر ما أخذه عن شيخه، وشيخه من قبله من نقل كلام السلف، بسنده هو، وقد يصح الإسناد والمتن معا، وقد يصح السند لكن يكون في المتن نكارة أو شذوذ أو علة خفية، وقد يكون في السند ضعيف أو غير ضابط، أو من لا تقبل عنعنته، مع صحة المتن وثبوته من

طرق أخرى، أصح من الطريق الذي ساقه المصنف، فيقال هو أثر صحيح لكن لفظ المصنف ضعيف! وقد يكون في المتن زيادة منكرة أو إدراج من راو من الرواة، بما لا ينتبه إليه المصنف، فيبين ذلك كله النقدة والعلماء، صيارفة الحديث، خبراء الرجال، في إطار الإجماع الموروث على الحق والصواب، لا على ما في هذا الكتاب بخصوصه أو ذاك!

ليس في كتب السلف والأئمة الأقدمين ما أجمعت الأمة على صحته بجميع ما فيه من الروايات، اللهم إلا كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله، الذي اشتهر حتى في علم العامة أنه أصح كتاب بعد القرآن. ومع هذا فحتى هذا الكتاب المجمع على صحته إجمالا، قد اختلف الحفاظ في بعض الأحرف اليسيرة فيه، خلافا لا يسقط أصوله في أي باب من الأبواب كما هو معلوم، ويدخل تحت قاعدة "النادر لا حكم له"، لكنه موجود، وإن كنا لا نجيز للعامي أن يخوض فيه! ومن لم يتشبع بطريقة العلماء في النقد الحديثي ما يبلغ به منزلة المجتهد، فليس هذا من شأنه أصلا! والقصد أن صاحب الكتاب الأثري المسند، يسوق الأثر لبيان ما بلغه بسنده هو عمن يثق في عدالتهم من تفصيل الاعتقاد، لا لبيان ما أجمع عليه السلف في نفس الأمر. والقاعدة أن من أسند فقد أبرأ ذمته. وحتى إن زعم الإمام المصنف لكتاب من تلك الكتب، إجماع السلف على مسألة معينة، فليس هذا حجة نصية على أنهم قد أجمعوا فعلا حيث قرر هو الإجماع، وكأنما ثبتت بوحي من السماء. فإنه ليس بمعصوم، وإن كان من أئمة القرن الثاني أو الثالث أو

الرابع، بل قد يخطئ، وينبه أقرانه وتلامذته من بعده على ذلك الخطأ، ولا إشكال! ابن عباس رضي الله عنهما، وهو من هو في علماء الطبقة الأولى من السلف، كان يفتي بجواز المتعة خلافا للإجماع، ثم رجع عن ذلك لما بُين له أنه منسوخ، كما أخرجه الترمذي في سننه! وابن مسعود رضي الله عنه كان لا يرى المعوذتين من القرآن في أول الأمر، إذ لم يبلغه التواتر بهما، ثم ثبت عنه أنه كان يقرئ بهما! قال الشوكاني في التحفة: " وقد كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لا يثبت هاتين السورتين في مصحفه كما روى عبد الله بن أحمد في مسنده، والطبراني عن عبد الرحمن بن يزيد يعني النخعي قال: كان عبد الله بن مسعود يحك المعوذتين من مصاحفه ويقول إنهما ليستا من كتاب الله تعالى. ورجال إسناد عبد الله بن أحمد رجال الصحيح، ورجال إسناد الطبراني ثقات. وهكذا أخرج البزار في مسنده أن ابن مسعود كان يحك المعوذتين من المصحف ويقول إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتعوذ بهما وكان عبد الله لا يقرأ بهما. ورجال إسناده ثقات. وهكذا أخرج الطبراني بإسناد رجاله ثقات قال البزار: لم يتابع عبد الله بن مسعود أحد من الصحاب، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ بهما في الصلاة وأثبتتا في المصحف" اهـ.

والتوجيه الصحيح لهذا أنه رضي الله عنه كان لا يثبتهما في القرآن في أول الأمر، لأنه كان لا يرى من الأصحاب من يصلي بهما ومن يقرئ بهما، فلما تحقق لديه التواتر فيهما قال به.

فالخطأ وارد على الإمام من أئمة السلف قطعا، حتى فيما ثبت فيه الإجماع عند السلف. ولهذا نقول إن الأثر عن الصحابي أو الإمام من أئمة السلف ليس حجة في نفسه، حتى وإن كان يثبت فيه إجماعا في مسألة ما، بمعنى أنك لا تخرج من اسم المقلد إن قدرنا أن لم ينته إليك في تلك المسألة إلا الأثر عن الصحابي أو عن الإمام من أئمة السلف! ولا يكون لك أن تستدل به عند النزاع، كما تستدل بالنص من الكتاب أو من السنة، ولا أن تحمل مخالفك على تقليده كما قلدته، تقول له: "أقول لك قال ابن المبارك والأوزاعي والثوري، فتقول لي قال ابن تيمية وابن القيم؟" كما نسمعه من بعضهم!

وقد يكون مقصود الإمام المصنف بالإجماع، على خلاف ما فهمه من يقرأ تلك الكتب بمعزل عن طريقة العلماء الكبار في التعامل معها وفهم مصطلحاتهم وعباراتهم فيها. فمن الحماقة والجهل أن يكتفي أحدهم بمعاجم اللغة في فهم تلك الآثار! ففي جميع الأحوال لابد من الرجوع إلى أهل العلم لمعرفة ما ثبت حقا من إجماع السلف وما لم يثبت!

(٤) وقد ترتب على ذلك عندهم أصل بدعي كبير، وهو **الغلو في الإثبات في باب الصفات، إلى حد قبول روايات قد أجمع أهل السنة على تركها واستنكارها**، يثبتون منها معان فيها من النقص الجلي في حقه تعالى ما لا يعقلونه، كتجويز ابن شمس معنى الاستلقاء في حق الله تعالى، بناء على أثر إسرائيلي متنه منكر،

وهو ما به صاروا مشبهة لله تعالى بخلقه من حيث لا يشعرون! وترتب عليه **تنزيلهم بعض ألفاظ العلماء التي استعملوها في مقام الإخبار عن الله تعالى، منزلة الصفة التي تثبت من طريق الكتاب والسنة، ويكون المسلم متعبدا بإثباتها!**

ومثال ذلك، وهو قريب، ما وقع من ابن شمس في مهزلته الأولى مع الرافضي، حين طالبه بإخراج النص من الكتاب والسنة الدال على "وصف رب العالمين بالحد"! فأخذ يراوغ ويشرق ويغرب، يدعي أنه هو المعنى المفهوم صراحة من ألفاظ القرآن في إثبات الاستواء على العرش. فقد اضطروا لأجل ذلك إلى التسوية بين دلالة المنطوق ودلالة المفهوم، وبين دلالة التصريح ودلالة الالتزام، من حيث لا يشعرون! فإن الحد من الألفاظ التي احتاج الأئمة إلى تقريرها في مقام التفريق الدقيق بين إثبات أهل السنة وإثبات الجهمية والمتجهمة. فإنه لا يخرج الجهمي والمتجهم من فساد الجهمية في مسألة الكلام الإلهي، حتى يقرر صراحة أنه يؤمن بأن الله تعالى لم يزل يتكلم من الأزل بالكلمة بعد الكلمة إذا شاء سبحانه، بلا كلمة أولى، يتلفظ بها بحرف وصوت، تصدر عنه وتخرج منه فيسمعها من يشاء من خلقه، ثم تكتب إذا كتبت، على أنها هي كلام الله. فهذا التقرير يحترز به من اعتقاد من يقولون بالكلام النفسي بلا حرف ولا صوت ولا لفظ، وأن الكلام الإلهي معنى قديم يقوم

بالذات، دون تلك الكلمات التي نجدها في المصحف، ويحترز به من تلبيس وتمويه من قال منهم "لفظي بالقرآن مخلوق".

لكن هذه الألفاظ لم ترد في الكتاب ولا في السنة! وإنما هي اصطلاحات علمية ظهرت في سياق محاجة الجهمية للإخبار عن الله تعالى بما يندفع به تلبيس المبتدعة في صفة الكلام. فليست منصوصا عليها صراحة في الكتاب ولا في السنة، ولا تؤثر عن أحد من الصحابة! لكن هؤلاء ينزلون الأثر الثابت عن إمام من الأئمة بتقرير تلك الألفاظ في مقام الرد على المخالف، منزلة النص الذي يحتج به في إثبات صفة الكلام نفسها، وهذا غلط بين، لا قائل به قبلهم. وقد ترتب عليه معاملتهم من يخالف في تلك الألفاظ معاملة من يصرح بنفي صفة الكلام نفسها عن الله تعالى، وفي هذا من الفساد ما فيه.

نحن أهل السنة نثبت الحد لله تعالى، نعم، لكن ما معنى أننا نثبته؟ أننا نجيز للناس مثلا أن تتعبد به تعبدها بالصفات الثابتة سمعا، كأن يقولوا في الدعاء، مثلا: يا ذا الحد الفاصل بينه وبين العرش؟؟ أبدا! فليس هو إثباتا من جنس إثبات الاستواء على العرش، من حيث مصدر التلقي ومن حيث الأحكام الشرعية المترتبة على الإثبات. فالاستواء ثابت بصريح النص، ومعناه ثابت بالوضع اللغوي، خلافا للفظة الحد، فهذه إنما نثبت معناها بدلالة الاقتضاء من ذلك المعنى الثابت بالوضع اللغوي.

لكن هؤلاء يجادلون الجهمية على أن لفظ الاستواء "صريح" في إثبات الحد! وهو ما لو ألزموهم منه بأنه صريح في إثبات "الجسم" لقطعوهم! فنحن نثبته من معقولية أن كل موجود في الأعيان له جهة يَبِين بها عن غيره، فلابد له من حد ينتهي إليه امتداد ذاته في تلك الجهة، ويبدأ عنده ما سواه، بالضرورة، ولابد أن يمتاز منه حد عن حد، وبعض عن بعض، وهذه المعاني كلها لا توجد صريحة في القرآن ولا في السنة ولا في كلام الصحابة، وإنما نثبت بالاقتضاء، ومقتضى الحق حق كما هو معلوم. وهذه الحقائق تقوم بالمخالفين فيها أصول عقلية فاسدة تمنعهم من التسليم بها، ولو سلموا لزال النزاع، ولسقط داعيهم للتأويل! إذ يزعمون أن القطع العقلي بفساد المعنى الظاهر (الذي هو موجب معتبر مبدئيا لصرف النص عن ظاهره) هو داعيهم للتفويض أو التأويل! وهذا التقعيد صحيح مبدئيا، لكن ما يطبقونه عليه من قواعدهم الفلسفية هو ما فيه الفساد! فبدون أن تبين لهم فساد مستندهم العقلي الصارف عن إرادة ظاهر النص، بأدلة العقل والسمع معا، التي تنقض أصل الفساد عندهم، فلا تكون قد أقمت عليهم حجة التفسيق أو التكفير! لكن عند هؤلاء، يكفي أن تسوق بين أيديهم النص الصريح الذي فيه ألفاظ الاستواء وإثبات العروج إليه وأنه في السماء ونحو ذلك، لتكون قد أقمت الحجة عليه إقامة لا مزيد عليها، وكأنه لم يسمع تلك النصوص من قبل أصلا، وكأن هذا هو سبب مخالفته!

وسبب ذلك المسلك أنهم يريدون إلغاء جهود الأئمة والعلماء في القرون المتأخرة في الرد على المبتدعة، أو الاستغناء عنها جملة، لعجزهم عن فهمها استقلالا دون الأخذ عن العلماء، وكراهيتهم ما يوجبه ذلك عليهم من الصبر على الطلب لسنوات طويلة، فيجب لأجل ذلك أن يصبح الكتاب الأثري المسند هو كل ما يحتاجون إليه من العلم في العقيدة! هم يريد أحدهم أن يصبح رأسا متبوعا في الناس في أقل وقت ممكن، فلا يحب أن يمكث تحت يد عالم من أهل السنة يقضي شطرا عظيما من عمره تحته، وإنما يريد التصدر فورا باسم السلف والسلفية! فكيف يتحقق له ذلك؟ بأن تُجعل الآثار المسندة في كتب السلف حجة بنفسها، وأن يجعل تفسيرها تلاوتها، فلا يحتاج أحدهم لأكثر من زَبر الآثار التي يزعمها صريحة في تقعيد القاعدة الكلية أو الأصل الكلي الذي يدعيه، حتى يستغني بذلك عن جهود أهل العلم في تقرير القواعد العلمية وتحريرها وتهذيبها في كل باب من أبواب العلوم. فهذا مطلب لا يجدون إليه سبيلا إلا تحميل النصوص والآثار ما لا تحتمله بدعوى الصراحة و"الفطرية" في الدلالة، وهو ما يوقعهم في مذهب المعتزلة في التفريق بين أصول الدين وفروعه في الأسماء والأحكام كما مر. فالمعتزلة فرقوا لأنهم قالوا إن العقل يستحسن الأصول الكبرى استحسانا بديهيا، فمن خالف فيها عاند عقله بالضرورة، وثبت موجب تكفيره بالضرورة، خلافا للفروع التي لا تعرف إلا بالسمع! وهؤلاء يسلكون ذلك المسلك في محكمات القرآن كما مر.

ولهذا استند غلاتهم إلى قاعدة "من لم يكفر الكافر فهو كافر" في تجهيم الأمة كلها! العلو الذاتي قضية في غاية الوضوح والبداهة والفطرية وهي صريحة جدا في القرآن، والسلف كلامهم صريح جدا (زعموا) في تكفير كل معين ينفيه، دون التفات إلى شروط أو موانع أو قرائن حال، وإذن فمن لم يكفر المتلبس بذلك بمجرد التلبس، كائنا من كان، فحكمه حكم من لا يكفر اليهودي والنصراني ومن جاء النص صريحا في تكفيرهم بأعيانهم في القرآن كفرعون وهامان وأبي لهب ومن شاكلهم! فهل هذا مسلك من يجوز عنده عقلا، أن يقوم بالإنسان العاقل المميز سبب يمنع من تكفيره بهذه المسألة؟ أي سبب على الإطلاق؟ كالتباس الدلالة السمعية أو اشتباهها أو الخطأ في تقدير موجبات الصرف عن المعنى الظاهر، تقليدا للمعظمين من علماء الملة عنده؟! أبدا! المتلبس بالمخالفة مكابر يعلم أنه متلبس بالكفر لا محالة! ونحن نقول: مذهب من هذا، إن لم يكن هو بحذافيره مذهب المعتزلة في التكفير بالحسن والقبح العقليين؟؟

إذا صار الدليل السمعي بحيث لا يسمعه الإنسان، أي إنسان، إلا امتنع أن يدخل عليه أي مانع من موانع الفهم الصحيح بحال من الأحوال، لا شبهة ولا تأويل ولا خطأ ولا شيء، فإن هذا ينقل الحجية إلى أن يكون موردها هو الفطرة وليس السمع على الحقيقة! فمحكمات القرآن المقصود من كونها محكمة ليس أنه لا يسمعها إنسان يعرف لسان العرب إلا امتنع

بحال من الأحوال أن تدخل عليه هو بخصوصه شبهة تمنعه من حسن الفهم، فيقيد إطلاقها أو يخصص عمومها أو يتوهم لها تأويلا لا دليل عليه من السمع أو نحو ذلك! هذا خلط بين صفة القول وصفة القائل، وهو من أصولهم الفاسدة التي أوقعهم فيها تفريطهم في علوم الأئمة وتأصيلاتهم التي ورثتها الأمة عبر القرون، واكتفاؤهم بالكتب الأثرية المسندة. فالنص قد تكون صفته أنه صريح في المطلوب، محكم واضح لا اشتباه فيه، ولكن تكون صفة بعض المخاطبين به أنهم متلبسون بشبهات تصرفهم إلى تأويل فاسد. فلو قلنا إن الحجة تقوم على كل معين مخاطب بهذا النص وحده، قياما تاما، بصرف النظر عن شبهاته السمعية المتعلقة بالتأويل، وسبب تلبسه بتلك الشبهات، فنحن بهذا كأنما نقول للمخاطبين بالقرآن: أنتم تجدون في فطرتكم هذه الحقيقة، فالحجة قائمة عليكم بهذا وحده، وأنتم كاذبون مماحكون إن زعمتم أنكم لا تجدونها في فطرتكم كما ندعي! فهذا خروج عن طريقة أهل السنة إلى طريقة المعتزلة في الاحتجاج بالحسن والقبح العقليين قبل ورود السمع. فلفظ العموم عند إمام من الأئمة في تكفير منكر العلو، يصبح نصا صريحا على تكفير كل معين تلبس بهذه البدعة بصرف النظر عما إذا كان تقوم به الشبهة أو التأويل أو عارض الجهل أم لا.

(٥) ولهذا **لم يفرقوا بين اللازم الجلي واللازم الخفي في المخالفات العقدية**،

فالعلماء يفرقون بين مقالة كفرية مناط الكفر فيها لازم جلي لا يتصور خفاؤه على عاقل يتلفظ بتلك المقالة، ومقالة سبب كفر قائلها أن لازمها الكفري يدخله الخفاء، ويتصور اشتباهه على قائلها. فالقاعدة: لازم القول ليس قولا حتى يلتزمه صاحبه، ومثلها: لا ينسب لساكت قول، وما في معناهما، مدارها على اللازم الخفي. لكن هؤلاء إذا وقع إنسان ما في مقالة بدعية لازمها مما أجمع الأئمة الأولون على تكفير المتلبس به، جعلوه لزوما جليا لا يتصور خفاؤه على أحد البتة، حتى يتوصلوا إلى تنزيل الحكم عليه، تأسيا بالسلف في زعمهم. فالأشاعرة مثلا يقولون: كلام الله كلام نفسي قديم، بلا حرف ولا صوت، وما في القرآن عبارة عنه! وهذا لازمه موافقة المعتزلة بخلق القرآن ولا شك، ولكنه لازم خفي وليس جليا! ليس من جنس لزوم سب الله تعالى والتنقص منه من قول القائل: الشريعة لم تعد تصلح لهذا الزمان، مثلا، أو لزوم امتهان المصحف من إلقائه في الحشوش أو ما شاكل ذلك. بل هو لزوم يحتاج تبيينه إلى شرح ودحض لشبهات عقلية مانعة من تصوره، لم تزل تلك الطائفة تتوارثها في كتب العلماء المعظمين عندهم! والسلف لما كفروا القائلين بخلق القرآن، لم يكن هذا هو المذهب الذي كفروهم به، بحروفه! وإنما كفروا من قالوا إن الله لا يجوز عليه الكلام مبدئيا، وإنما يخلق الكلام خلقا في غيره، وأما هو فلا يقوم بنفسه ذلك المعنى بأيما وجه كان! فهذا، من هذا الوجه، تكذيب لصريح القرآن! اللازم الكفري هنا جلي للغاية! لكن هؤلاء يجعلون كل من لزم من كلامه هذا المعنى

الكفري، نفي الكلام عن الله تعالى، أيا ما كانت صورة ذلك الكلام وتعلقاته العقلية واللغوية عند صاحبه، وأسباب تلبسه به، يجعلونه بصيرا بذلك اللازم بالضرورة، لا يتصور خفاؤه عليه، كائنا من كان، وهذا من تعليق الحكم بالجلاء والخفاء المعرفي في حق القائل المعين بالمقالة نفسها بالنظر إلى نوعها، بصرف النظر عن حصول أسباب المعرفة السمعية الصحيحة من عدمه عنده في نفس الأمر، وهي طريقة المعتزلة التي سبق أن بيناها.

(٦) **فلما اضطروا للاحتجاج بالنصوص والآثار على ما لا تدل عليه إلا في وهمهم وجهلهم، فيما يزعمون أنها صريحة في إثباته، أصبح فهم أحدهم للأثر أو للنص، هو الحجة في نفسه**، يضطر أتباعه إلى محاكمة الناس إليه، لا إلى الأثر كما يتوهمون، بدعوى أنه معنى "فطري بديهي" شديد الظهور، وأن قول السلف به ظاهر جدا في الآثار المسندة، ولا خفاء فيه!

(٧) **ومن ثم أصبح المنظر الحدادي هذا هو إمامهم، ورأس "أهل السنة" في عصرنا هذا** ولا عجب! جميع العلماء في العصر ما بين أن يكونوا جهمية أو متجهمة أو مدجنة، على درجات متفاوتة في ذلك، لكنهم بالجملة لا تصح نسبتهم إلى العقيدة السلفية والمنهج السلفي إلا جزئيا. وإذن فلابد أن يصبح الرجل الذي يعلم الناس ذلك،

هو إمام العصر، الذي ليس في الأرض عالم غيره، ولا عجب! كانوا يقولون للحداد: شيخ أهل السنة في هذا العصر، والآن يقولونها للخليفي وابن شمس، لنفس السبب.

(٨) ومن بدعهم الكبرى التي استندوا فيها إلى الفهم العامي الساذج للآثار، أنهم **أسقطوا قواعد أهل السنة في التفريق بين النوع والعين في باب الأسماء والأحكام**، لماذا؟ لأنهم لا يجدون هذه القاعدة بمنطوقها الصريح في كتب السلف! وإنما يجدونهم يقولون بالعموم، من قال كذا فهو كافر! والرأس المعظم فيهم قد استغنى عن تقريرات الأئمة المتأخرين كما مر، بل رأى عقله يكفيه في فهم الآثار! فهل يتسع عقله وتأهيله العلمي الشرعي، في الآلات العلمية، وفي حفظ النصوص والآثار واستيعابها، لأن يحيط تصوره بتصرفات أئمة السلف في المعينين عند تنزيل تلك الأحكام عليهم، وما راعوه من الشروط والموانع في ذلك؟ أبدا! وإنما رأينا الخليفي لما حوصر بمسألة لفظ العموم، وتضجر من ذلك، يهزأ ويقول: هل عندما ينهى السلف الناس عن أن يصلوا خلف من قال كذا، فهم ينهون الناس عن الصلاة خلف لفظ عموم مجرد في الذهن؟؟ أم يتوجهون إلى "معين"؟؟ فالرجل من حماقته وخفة عقله واستكباره على العلم وأهله، بدل معنى المصطلح "معين" عند العلماء، فصيره هو المقصود من كل عموم يقرر فيه حكم من تلبس بمقالة ما أو فعل ما!

(٩) **وترتب على إهدارهم تراث الأئمة عبر القرون في الفقه وفي علوم الآلة خاصة، اضطرارهم إلى اختراع ما يقوم مقامه، فشابهوا الرافضة في ثمرة إسقاط أمناء الوحي عندهم!** فالرافضة لما استغنوا عن الصحابة، اضطروا للكذب على آل البيت وتقويلهم ما لم يقولوه، حتى يحصل لهم دين يتدينون به. وكذلك هؤلاء لما أسقطوا علماء الأمة وشهداء السلف والصحابة الذين نقلوا إلينا علومهم، اضطروا إلى الكذب على السلف وتحميل كلامهم ما لا يحتمله.

(١٠) وقد ترتب على ذلك تسطيحهم جميع العلوم الشرعية، **وتفريغهم كثير من مصطلحات العلوم من مفهومها المتواضع عليه عند أهل الصناعات. حتى أصبحت تخاطب أحدهم بمصطلحات العلم فلا يفهمك، ويخاطبك بمصطلحات العلماء فلا تفهمه!**

ولهذا يبعد جدا أن يخرج أحدهم مما هو فيه إلا أن يشاء الله. فهم أصحاب هوى حروري حارق يرون به العلماء وطلبتهم فلاسفة أو متفلسفة، قد أفسد الأشاعرة عليهم علومهم وعقولهم من حيث لا يشعرون!

(١١) **وترتب عليه اغترارهم بعقولهم، وأن أصبح الواحد منهم بحيث لا يرى في الأرض من هو أعلم منه بالعقيدة وبكلام السلف، على حداثة سنه، لمجرد أنه متشبع بآثار عقدية يحفظها من الكتب المسندة، مع أنه قد**

يكون مقيما على جهل مبين في فهم تلك الآثار وفيما ينسبه إلى السلف من مذهب عقدي تأسيسا عليها! وكلما كان أذكى وأقوى عقلا، كان أقدر على التلاعب بالآثار لتأسيس ما يريد، فالعبرة ليست بحمولة الأثر، وإنما بحمولة العلم السلفي الصحيح، الذي يمكن للطالب أن يستشهد له إذا شاء بما في الأثر! وإلا فما أكثر الحمير التي تحمل أسفارا!

(١٢) **وكل ذلك اضطرهم إلى ممارسة التقية، مشابهين الرافضة في ذلك أيضا، لا سيما التقية في ابن تيمية خاصة.** فالإمام رحمه الله قد شكل علامة تاريخية فارقة في المسيرة العلمية لأهل السنة عبر القرون، وهو ولا شك أعظم أئمة الطريقة السلفية في قضايا الاعتقاد، تأثيرا على علوم أهل السنة بعد الإمام أحمد رحمه الله. ولهذا يدعي بعض دعاة الأشعرية أنه شيخ إسلامنا الحصري والوحيد، وهذا من أكذب ما يكون، وإنما هو إمام طريقتنا في نقض ما هم عليه، ولهذا يبغضونه أشد ما تكون البغضاء. وهو الذي ينسب إليه التحرير الصريح المفصل المسهب لمذهب أهل السنة في كثير من تلك القضايا المنهجية الكبرى التي خالف فيها هؤلاء، وبكلامه ينهدم مذهبهم على أمهات رؤوسهم، ويستوي بالتراب! فلهذا يبغضه الجهمية! وأما الحدادية فيبغضونه لأن كلامه يكشف انقطاع الصلة بينهم وبين السلف الذي يعتزون إليه

ويتمسحون بآثاره، لا سيما في باب الأسماء والأحكام. فهم على طريقتهم، يكون ابن تيمية هذا رأسا للمنتسبين إلى السلفية من بعده في "تدجين أهل السنة للأشاعرة"، بفي نفي الكفر عنهم! ومع هذا فقليل منهم من يجاهر بتبديعه وتجهيمه، لأنهم يخافون من انفضاض الأتباع الجهال عنهم، ممن يعرفون منزلة ابن تيمية عند أهل السنة! وقد يتقون خوفا من بطش الأشاعرة حيث يعيشون.

وفي الختام، فإن أحسن ما يُلزم به هؤلاء بالانقطاع عن السلف الذي ينتسبون إليه، أن يقال لهم: كيف عرفتم اعتقاد السلف ومنهجهم والكتب التي فيها اعتقادهم الصحيح ابتداء؟ فإن قالوا من رؤوسنا واستقلالا بأنفسنا، ثبت ضلالهم وأنهم ليسوا على شيء، وإن قالوا من كلام لفلان وفلان من علماء العصر، قيل لهم إذن أنتم تفتقرون إلى علماء العصر ليدلوكم على السلف واعتقادهم وعلومهم وإجماعهم على ما أجمعوا عليه، وخلافهم فيما اختلفوا فيه، لا تستغنون عن ذلك طرفة عين! فبأي عقل خرجتم عليهم وخلعتموهم خلعا، حتى سماهم بعضكم "بالكهنوت العصري"؟؟ إن كانوا كلهم أهل بدعة وتجهم وضلال، ولا يعرفون تفصيل مذهب السلف كما حقه أن يعرفه، فلا يصح لكم أن تستعملوا بعض كلامهم في دلالتكم على الاعتقاد الذي تصح نسبته إلى الصحابة رضي الله عنهم! فإن الأشاعرة أيضا علماؤهم يدلون الناس على ما يزعمونه هو اعتقاد الصحابة! وعند هؤلاء من توجيه كلام الصحابة والأئمة المجمع على إمامتهم في الأمة

(كالتابعين والأئمة الأربعة) ما يوافق اعتقادهم، كما عند أولئك! فلماذا لم تبدؤوا الطلب بأن تأخذوا الاعتقاد السلفي عن الأشاعرة لا عن مشايخ السلفية المعاصرين؟ فإن قالوا لأن فطرتنا دلتنا ابتداء على أن اعتقاد مشايخ السلفيين أقرب للحق، قيل لهم خصومكم الأشاعرة كذلك يزعمون أن بداهتهم وفطرتهم دلتهم على وجوب تنزيه رب العالمين عما يثبته له مخالفوهم! فأي الفطرتين أصدق، وأي البداهتين أوفق؟

والقصد أنه بدون أن يكون الرجل قد وفق إلى صاحب سنة من مشايخ عصره في أول الطلب، يعلمه الاعتقاد السلفي والمنهج السلفي كما هو حقه أن يُعلم، ويدله على كتب العلماء الأقدمين، ما يؤخذ منها وما يترك، وذلك في كتب القرون التالية، وما يتوجه به كلام كل وجهة صحيحة، فلا أمان له من الزيغ والضياع. فإذا استغنى عن علم من عرّفوه بالسلف أصلا، ولولاهم ما تسلف ولا تسنن، فلا انتفاع له بكتب الأثر، وليس هو من السلفية ومن أهل السنة في قبيل ولا دبير، والله المستعان لا رب سواه ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والحمد لله في البدء والمنتهى.